جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020

الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

مداخلة بعنوان: النظام القانوني لعقد التجارة الإلكتروني في التشريع الجزائري

المؤلف الرئيسي، دغبوج تقي الدين
جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس-
takidag@gmail.com

1. ملخص الدراسة:

نظرا لما يشهده العالم من تطور هائل ومتسارع في تكنولوجيا الإتصالات الرقمية التى أصبح من الصعب الإستغناء عنها في شتى المعاملات، ولعلا أهم تلك المعاملات هي المعاملات التجارية، فنظرا لما تطلبه التجارة من سرعة أصبح لا بد من إستخدام وسائل التواصل الحديثة التى تتيح العديد من المزايا، فقد أصبح من الممكن لتجار تجنب مشقة السفر والإنتقال من بلد إلى أخر للقاء عملائهم حيث أصبح بمقدورهم توفير الوقت والمال في ترويج منتوجاتهم سواء كانت سلع أو خدمات، كما سهلت عملية حصول المستهلك على ما يريده دون التنقل وإستخدام النقود التقليدية نظرا لما توفره وسائل الإتصال الإلكترونية من طرق دفع.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على التعاقد في معاملات التجارة الإلكترونية. وأهم هذه المعاملات هي العقود المبرمة بين المورد و المستهلك الإلكترونيين وما لهذه العلاقة من خصوصية لإعتمادها على وسائل حديثة غير تلك المعروفة في العقود التقليدية، وكيف نظم المشرع الجزائري هذه العلاقة على ضوء القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: عقد إلكتروني، تجارة إلكترونية، مورد إلكتروني، مستهلك إلكتروني، إتصالات إلكترونية.

2. تقديم موضوع البحث:

إن أبرز الخصائص التي تتسم بها التجارة هي السرعة والإئتمان، ففي ظل التطور السريع الذي يتميز به الوسط التجاري وجب التوجه نحو تطوير نظام يساير التطور التكنولوجي والمصرفي الذي يعد دعامة للإقتصاد، فقد أصبحت التجارة الالكترونية مركز اهتمام معظم الدول والمنظمات الدولية على رأسها المنظمة العالمية للتجارة التي اعتبرتها من أهدافها التي تسعي إلي تطويرها، والمشرع الجزائر على غرار باقي التشريعات هو الأخر مدرك تماما لهذه الضرورة من اجل تبني نظام تجارة إلكترونية.

فقد نتج عن التجارة الإلكترونية الكثير من النقاش حول المبادئ والقواعد التي تحكم نظام التعاقد الإلكتروني، لأن الوسائل التي تبرم بها هذه العقود وطرق التعبير عن الإيجاب والقبول ووسائل حماية المستهلك الإلكتروني، هي وساءل حديثة غير تلك الوسائل التقليدية التي نجدها في العقود العادية.

ولا يخفى علينا أن مجال التجارة الإلكترونية هو مرحلة جديدة على رجال القانون، وأمام هذا التطور التكنولوجي السريع، دأب فقهاء القانون على الاهتمام بمسأل المعاملات الإلكترونية وأهمها التعاقد الإلكتروني.

ونظرا لأن موضوع التجارة الإلكترونية أمر حديث خصوصا في الجزائر بعد صدور القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية فإن الأمر يتطلب بحث ذلك على ضوء النظرية العامة للعقد لبيان كيفيات إبرام عقود التجارة الإلكترونية والمشكلات المرتبطة به كتحديد إلتقاء الإيجاب بالقبول وصور التعبير عن الإرادة إلى غير ذلك

ومما سبق تطرح إشكالية مفادها **ما مدى مطابقة عقد التجارة المبرم الإلكتروني مع النظرية العامة للعقد، ومدى مشروعية التراضي وزمان ومكان إبرام عقد التجارة الإلكتروني بعتبار أهم المشاكل التي تطرح في هذا العقد هو صعوبة تحديد اقتران القبول بالإيجاب.**

3. الإجراءات المنهجية:

وللإجابة على هذه الإشكالية إتبعنا المنهج المقارن في تعريف عقود التجارة الإلكترونية بين مختلف التشريعات الدولية والوطنية وكذلك بعرض المسائل المراد بحثها على القواعد العامة للعقد وعرضها على القانون الخاص بالتجارة الإلكتروني، وذلك بتقسيم هذه الدراسة إلى نقطتين سنتناول في النقطة الأولى مفهوم عقد التجارة الإلكتروني أم في النقطة الثانية نتكلم عن إبرام عقد التجارة الإلكتروني.

4. خلاصة النتائج

من خلال هذه الدراسة تناولنا عقد التجارة الإلكتروني من ناحية التعريف به وبيان أهم خصائصه، وقد تبين لنا أن أهم ما يميزه عن غيره من العقود، التي تبرم بالطرق التقليدية هو الطابع غير المادي في إبرامه حيث يتم إستخدام وسائل الإتصال الحديثة، وهو الأمر الناتج عن انعدام التواجد المادي لطرفي العقد، وفي بحثنا لمدى جواز التعبير الإلكتروني عن الإرادة خلصنا إلى أن القواعد العامة الواردة في القانون المدني أجلزت التعبير عن الإرادة إلكترونيا متى تحققت شروط صحة الإرادة، كما بينا أن عيوب الغرادة يمكن أن تؤثر في العقد الإلكتروني ولكن في حالات وشروط محددة.

ومن خلال إستعراضنا للإيجاب والقبول الإلكتروني أوضحنا الخصوصية التي يتميزا بها بعتبار أن العقد يتم بوسائل تقنية بحة، أما فيما يخص مجلس العقد خلصنا إلى أن التعاقد الإلكتروني يكون بين غائبين، وبنسبة لمكان العقد فقد بينا أن العقد يتم في مكان إفتراضي أما الزمان فهو لحظة قبول وذلك بالضغط على زر الموافقة.

وخلصنا إلى نتيجة مفادها إذا كان الواقع العملي يفرض ضرورة وضع قوانين منظمة لتجارة الإلكترونية فإن صعوبات تطبيق هذه القوانين ترجع لعدم الدراية الكافية بتقنيات شبكة الإنترنات والمنصات والمواقع الإلكترونية والبروتوكولات المنظمة لها من قبل رجال الفقه والقضاء، وهو ما يتطلب ضرورة إعداد دورات تكوينية لدراسة التعامل مع تقنيات وسائل الإتصال الإلكترونية المطبقة على التجارة الإلكترونية لفهمها واستيعابها.

5. الصعوبات التي واجهها الطالب

قلة المراجع المختصة

6. المراجع

1- التوجيه الأوروبي رقم 97-07 مؤرخ في 1997/05/20، جريدة الرسمية عدد رقم 144 صادرة بتاريخ 1997/06/04 ص144 متاح على موقع القوانين الفرنسية والأوروبية www.legifrance.gouv.fr
2- الآمر رقم 75-58 المؤرخ في 0 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2005، جريدة رسمية عدد 44.
3- قانون رقم 04-02 مؤرخ في 5 جمادة الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، جريدة رسمية عدد 41.
4- قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، جريدة رسمية عدد 06.
5- قانون رقم 18-04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 ماي سنة 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 27.
6- قانون رقم 18-05 مؤرخ في24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 ، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 28.
7- أسامة أبوالحسن مجاهد، الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2007.
8- خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندية، مصر، طبعة2011.
9- سمير حامد عبد العزيز الجمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى.
10- صالح المنزلاوي، القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
11- طاهر شوقي عبد المؤمن، عقد البيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، مصر، طبعة 2007.
12- عاطف عبد الحميد حسن، وجود الرضا في العقد الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، مصر 2008.

13- عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني، مكتبة دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1997.

14- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح االقانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، طبعة 1993.

15- فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت, دار النهضة العربية، 2003.

16- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.

17- محمود السيد عبد المعطي خيال، التعاقد عن طريق التلفزيون، النسر الذهبي للطباعة، دون ذكر تاريخ الطبع.

18- بشار طلال مومني، مشكلات التعاقد عبر الإنترنت ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2003.

19- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت ، رسالة دكتوراه، القاهرة 2008.

20- عجالى خالد، النظام القانون للعقد الإلكتروني في التشريع الجزائري دراسة مقارنة، رسالة دكتوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو، الجزائر، 2014.

21- مراد يوسف مطلق، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس،القاهرة، مصر، سنة 2007.

22- أمانج رحيم أحمد، التراضي في العقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ، رسالة ماجيستير جامعة السليمانية، العراق، 2005 .

23- GHESTIN (J), traite de droit civil, la formation du contrat, 3eme ed, 1993.

24- TABAKA (B) loi pour la confiance dans leconomie numerique, article disponi sur : www.foruminternet.org.

25- VERBIEST Thibault, Loi pour la confiance dans l'économie numérique, article disponible sur: www.droit-technologie.org .